توجهات المنظمات الأهلية في قطاع التعليم

في مرحلة الإستجابة الطارئة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

Palestinian NGO's Network - PNGO

توجهات المنظمات الأهلية في قطاع التعليم

في مرحلة الإستجابة الطارئة والتعافي المبكروإعادة الإعمار

إعداد

عبد الله محمود شرشرة

شركة توبس للاستشارات والخدمات

2025

أولاً: مقدمة

تشكّل المنظمات الأهلية الفلسطينية أحد الأعمدة الأساسية في البنية المجتمعية والوطنية، إذ لعبت منذ نشأتها دورًا محوريًا في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتطوير قدراته، والدفاع عن حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في إطار منظومة قيمية ترتكز على الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وتعد هذه المنظمات بمختلف تخصصاتها، بما فيها تلك العاملة في قطاع التعليم، جزءًا لا يتجزأ من الحركة المدنية الفلسطينية التي نشأت تاريخيًا لمواجهة الاحتلال، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، والحدّ من آثار الأزمات السياسية والإنسانية المتكررة. ومع توسع أدوارها خلال العقود الماضية، أصبحت المنظمات الأهلية الفلسطينية فاعلاً رئيسيًا في توفير خدمات التعليم والدعم التربوي، لا سيما أثناء حرب الإبادة وبعد إنهيار النظام التعليمي بشكل كامل في قطاع غزة، وذلك استنادًا إلى كون التعليم بالأساس هو إجراء منقذ للحياة.

في هذا السياق، يبرز دور المنظمات الأهلية في قطاع التعليم كواحد من أكثر الأدوار حساسية وتعقيدًا، فقد أدت الإبادة الجماعية، وما سبقتها من سنوات طويلة من الحصار والتدهور الاجتماعي، إلى إحداث صدمة واسعة في المنظومة التعليمية، تمثلت في تدمير البنية التحتية للمدارس والجامعات ومراكز التدريب، وتشريد مئات آلاف الطلبة والمعلمين، وتعطل العملية التعليمية لقرابة عامين بشكل نسبي، فضلًا عن فقدان الموارد التعليمية الأساسية والقدرة على بناء قدرات المعلمين. وفي ظل هذه الظروف القاسية، لم يكن أمام المجتمع سوى الاعتماد على المنظمات الأهلية كمستجيب أول.

إن قطاع التعليم في غزة لا يعيش أزمة عابرة، بل أزمة متراكمة ومتعددة الأبعاد، تتشابك فيها الجوانب الإنسانية مع السياسية، والبنيوية مع الاجتماعية. وتدرك المنظمات الأهلية هذا الواقع المعقد، لذلك تسعى إلى بناء تدخلات تتجاوز مجرد الاستجابة الطارئة، لتصل إلى أدوار أكثر استراتيجية في إعادة تأهيل النظام التعليمي، وإسناد قدرات المنظمات التربوية، وتطوير مناهج التعليم غير الرسمي، وصولًا إلى الإسهام في إعادة الإعمار والتخطيط طويل الأمد. وقد اتضح خلال الفترات الماضية أن غياب رؤية مشتركة أو إطار استراتيجي موحد للمنظمات العاملة في التعليم والجهات الرسمية كالحكومة والأنروا أدى إلى تشتت الجهود، وتكرار بعض التدخلات، وضعف استثمار الموارد المتاحة، ما يجعل الحاجة ملحّة لوضع تصور شامل يحدد توجهات هذا القطاع، ويرسم المسارات المستقبلية للعمل الأهلي في التعليم، تبعًا لمراحل الأزمة الثلاث: الاستجابة الطارئة ، والإنعاش المبكر، ثم إعادة الإعمار.

وعليه، فإن أهمية هذه الورقة في أنها تأتي في لحظة فارقة من تاريخ التعليم في فلسطين عامة وفي غزة بشكل خاص، تتطلب ببحث مستمر عن حلول قادرة على حماية حق الأطفال في التعلم، وضمان عدم ضياع مستقبل أجيال كاملة. ومن هنا، تهدف الورقة إلى استعراض التوجهات المركزية للمنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع التعليم، وتحديد أولويات تدخلها، وتحليل أدوارها الحالية والمحتملة في كل مرحلة من مراحل الاستجابة الإنسانية. كما تسعى إلى تشخيص التحديات البنيوية التي تواجهها هذه المنظمات، بما فيها التشتت البرامجي، ضعف التنسيق، محدودية الخبرات المتخصصة، وشروط التمويل التي قد تُقيّد القدرة على تطوير نماذج تعليمية مبتكرة ومستدامة.

إعتمدت هذه الورقة على منهجية تستند إلى تحليل السياق، ومراجعة الأدبيات، وإجراء مقابلات ومجموعة مركزّة مع ممثلي منظمات أهلية، وخبراء تربويين، وفاعلين ميدانيين. ويُسهم هذا الإطار المنهجي في بناء تصور شامل يعكس الواقع، ويتيح تحديد الثغرات والفرص، ووضع سياسات وتوجهات مستقبلية أكثر انسجامًا مع احتياجات المجتمع، وأكثر قدرة على إعادة بناء قطاع التعليم بما يضمن حق الأطفال واليافعين في التعلم، ويحفظ مستقبل الأجيال القادمة وسط أكثر الفترات قسوة في التاريخ الفلسطيني المعاصر.

ثانيا، المنهجية

اعتمدت هذه الورقة منهجية بحثية متعددة المصـادر لضـمان أعلى درجات الدقة والشـمول في تحليل توجهات المنظمات الأهلية الفلسـطينية في قطاع التعليم. اسـتندت الورقة أولاً إلى تحليل معمّق لوثائق السـياسـات والتقارير، شـمل مراجعة تقارير المنظمات الدولية، والأهلية العاملة في التعليم، إضافة إلى تقييمات الصادرة عن الأمم المتحدة.

كما تم إجراء مقابلات شـبه منظمة مع مديري البرامج التعليمية في عدد من المنظمات الأهلية، واسـتطلاع آراء خبراء تربويين حول فجوات القطاع وأولوياته، إضافة استقراء السياسات الحكومية وخطط التعافي المرتبطة بالقطاع.

أما في تحليل التوجهات، فقد تم اعتماد مقاربة تقوم على تصنيف التوجهات وفق المراحل الثلاث للاستجابة الإنسانية :الاستجابة الطارئة ، الإنعاش المبكر، وإعادة الإعمار، واستخلاصها من خلال استمارة استكشافية، وتحليلها عبر مجموعة مركزة للمنظمات المنضوية تحت قطاع التعليم في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

ثالثا، السياق العام

يشـهد قطاع التعليم في قطاع غزة واحدة من أكثر المراحل صـعوبة في تاريخه الحديث، في ظل واقع إنسـاني وتعليمي غير مسـبوق تَشكَّل بفعل الحرب الممتدة منذ أكتوبر 2023، وما تبعها من تدهور شامل في البنية التحتية والخدمات العامة، وتعطل شبه كامل للعملية التعليمية للعام الثالث على التوالي.

لقد شـهد القطاع خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2023 وسـبتمبر 2025 اسـتشـهاد 17,237طالبًا وإصـابة 25,459آخرين، إلى جانب اسـتشـهاد 741معلمًا وإصـابة أكثر من 3,096 معلم، أما على مسـتوى البنية التحتية، فقد تعرضـت 91.8%من المدارس في قطاع غزة لأضـرار مباشـرة أو جسـيمة، بما يشـمل المدارس الحكومية ومدارس الأونروا والمدارس الخاصـة، الأمر الذي يجعل إعادة تشـغيلها أو ترميمها مهمة شـبه مسـتحيلة في المدى القريب. وتشـير البيانات إلى أن 564 مبنى مدرسـيًا كانت تخدم 815 مدرسـة قبل الحرب، إلا أن معظمها بات خارج الخدمة أو يحتاج إلى إعادة بناء كاملة، بينما يُسـتخدم جزء كبير منها كملاجئ للنازحين، مما أدى إلى إتلاف إضافي في الأثاث، ومرافق المياه والصرف الصحي، والمواد التعليمية الأساسية.[1]

وفي محاولة لإبقاء الحد الأدنى من التعليم قائمًا، أنشـأت منظمات المجتمع المدني، والمبادرات الفردية، قرابة 705مسـاحة تعلم مؤقتة(TLS) . ولكن مع بداية العام الدراسي 2026/2025 لم يعمل منها سـوى 297مسـاحة فقط، تسـتوعب 112,761طالبًا، أي ما يعادل 17.7%فقط من الأطفال في عمر المدرسـة كما أن قدرتها التشـغيلية تتأثر بشـكل مسـتمر بسـبب الأوامر العسـكرية، النزوح المتكرر، نقص التمويل، وضـعف البنية الخدماتية في مواقعها، إذ يفتقر العديد منها للمياه، وللخدمات الصـحية، وللأثاث التعليمي الأساسي، وللمساحات الآمنة للتعلم والنشاط الحركي.[2]

ولا تقتصـر التحديات على الدمار البنيوي، بل تمتد إلى العوامل اللوجسـتية والمعيشـية التي تُقيد العملية التعليمية وتحد من وصول الأطفال إلى التعلم. فالنقص الحاد في الوقود يُعدّ من أبرز المعيقات[3]، إذ ترتبط قدرة المنظمات التعليمية على العمل بتوفر الوقود لتشـغيل المولدات، وضـخ المياه، ونقل المواد التعليمية، وتحريك فرق المتابعة والتقييم. كما شـكّل انقطاع الإنترنت والاتصـالات عائقًا كبيرًا أمام التعلم عن بعد، وأدى إلى تعطيل مسـارات بديلة للتعلم كانت تُعدّ الملاذ الأخير في ظل غياب المدارس، بما في ذلك تأجيل امتحانات الثانوية العامة للعامين المتتاليين السـابقين، وعدم قدرة آلاف الطلبة على الانتقال إلى التعليم العالي بسبب فقدان هذا الخيار تمامًا في غزة.

---

[1] EDUCATION Cluster, DUCATION SNAPSHOT The academic yea`r 2025-2026, 8 September 2025

[2] EDUCATION Cluster, DUCATION SNAPSHOT The academic year 2025-2026, 8 September 2025

[3] محمد حرز، المدير التنفيذي لجمعية أجيال للإبداع والتطوير، مقابلة بتاريخ 24 ديسمبر 2025

وعلى المستوى الاجتماعي، تتفاقم الضغوط التي يتعرض لها الأطفال نتيجة الجوع، والإجهاد النفسي، وفقدان الاستقرار، حيث تشير البيانات إلى أن الأزمة الغذائية المستمرة وانخفاض توفر الأغذية الأساسية أثر بشدة على قدرة الأطفال على التركيز والتعلم، فيما انخفض حضور الطلبة في بعض مساحات التعلم المؤقتة بسبب الجوع والإرهاق. وتُعد هذه العوامل مؤشرات خطيرة على مستقبل المهارات المعرفية والذهنية لجيل كامل بات مكبلاً بالعوامل البيولوجية والنفسية التي تمنع تشكّل بيئة تعلم طبيعية.[4]

وبالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، يظل الواقع أكثر تعقيدًا، إذ تشير البيانات إلى محدودية وصولهم للتعليم بسبب غياب البنية التحتية المهيأة، ونقص الأجهزة المساندة، وغياب المعلمين المدربين، وعدم توفر وسائل نقل مناسبة. وهذا يعني أن الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع محرومة بشكل شبه كامل من التعليم، في ظل غياب استراتيجيات مدمجة تراعي احتياجاتهم، وفي ظل أزمات النقل والاتصال والمأوى التي تعيشها أسرهم[5].

إن السياق التعليمي في غزة اليوم هو سياق انهيار منظومي شامل، لا يمكن معالجته عبر تدخلات قصيرة المدى فقط، بل يحتاج إلى رؤية شاملة تُعيد التفكير في كيفية ضمان الحق في التعليم في ظروف الصراع الممتد. فالمدارس لم تعد مجرد منشآت مهدّمة يمكن إعادة بنائها، بل أصبحت جزءًا من نسيج اجتماعي مثخن بالصدمة، تتداخل فيه الاحتياجات النفسية والمعيشية والأمنية مع الحاجة إلى التعلم والمعرفة. ومن هنا، يظهر دور المنظمات الأهلية كفاعل رئيسي يُمكنه ملء الفجوات، وإعادة بناء الثقة بالعملية التعليمية، وتوفير استجابات بديلة ومرنة، تُراعي الواقع المتغير، وتضمن أن يبقى التعليم بشكل أو بآخر حاضرًا في حياة الأطفال، رغم الجراح العميقة التي تُحيط بهم من كل جانب.

[4] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[5] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

رابعاً: التوجهات الرئيسية للمنظمات الأهلية العاملة في قطاع التعليم:

تعكس التوجهات الرئيسية للمنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع التعليم مساراً تدريجياً يتطور تبعاً لطبيعة المرحلة الإنسانية التي يمر بها المجتمع في قطاع غزة، بدءاً من الاستجابة الطارئة، مروراً بمرحلة التعافي الأولي، وصولاً إلى إعادة الإعمار وإعادة بناء النظام التعليمي على أسس أكثر قدرة على الصمود والاستدامة. وتمثل هذه التوجهات إطاراً توجيهياً لفهم مسار تدخلات المنظمات، وتحليل أثرها، ووضع سياسات مستقبلية تدعم بناء نظام تعليمي فعّال.

1. مرحلة الاستجابة الطارئة

في مرحلة الاستجابة الطارئة، تتركز توجهات قطاع التعليم في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على الاستجابة الفورية للطوارئ، بما يضمن حماية الأطفال وحقهم في التعليم، والحفاظ على الحد الأدنى من العملية التعليمية في ظل أوضاع إنسانية بالغة القسوة. وتنطلق هذه التدخلات من مبدأ التعليم في حالات الطوارئ كأداة حماية أساسية.

1.1 الأولويات في مرحلة الاستجابة الطارئة:

تركّز المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذه المرحلة على أولوية الوصول والحماية، حيث يتمحور تدخلها حول ضمان الحد الأدنى من استمرارية التعليم كخدمة منقذة للحياة، مع إعطاء أولوية قصوى لإنشاء وتشغيل المساحات التعليمية المؤقتة، ودمج الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير بيئة آمنة للأطفال في أماكن النزوح. كما تُعطي المؤسسات أولوية للفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، والفتيات، والأطفال المتأثرين بصدمات شديدة، إلى جانب التركيز على المهارات الأساسية لضمان عدم الانقطاع الكامل عن التعلم.

1.2 توجهات المنظمات الأهلية في مرحلة الاستجابة الطارئة:

1.2.1 إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة (TLS) في المخيمات ومراكز النزوح.

يشكّل إنشاء المساحات التعليمية المؤقتة (TLS) أحد أبرز التوجّهات الاستراتيجية التي تتبناها المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع التعليم، لا سيما في ظل الأزمات الممتدة وحالات النزوح الجماعي الناتجة عن العدوان وتدمير البنية التحتية التعليمية. تنطلق هذه المقاربة من اعتبار التعليم حقًا أساسيًا غير قابل للتأجيل، حتى في أكثر السياقات الإنسانية هشاشة، ومن كونه عنصرًا حاسمًا في الحماية النفسية والاجتماعية للأطفال، والحد من مخاطر التسرب، وعمالة الأطفال، والتجنيد، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تسعى المنظمات الأهلية من خلال مساحات TLS إلى توفير بيئات تعليمية آمنة ومرنة داخل المخيمات ومراكز الإيواء، تُراعي الواقع الطارئ من حيث الموقع، والموارد المحدودة، والتغير المستمر في أعداد النازحين. وتتميّز هذه المساحات بقدرتها على التكيّف السريع، سواء عبر الخيام التعليمية، أو الغرف الجاهزة، أو إعادة توظيف المساحات المجتمعية المتاحة، مع الالتزام بالحد الأدنى من معايير السلامة، والحماية، والتهوية، والإضاءة، وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة[6].

ولا يقتصر دور المساحات التعليمية المؤقتة على تقديم التعليم الأكاديمي الأساسي، بل تمتد وظائفها لتشمل أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي، والتعلّم التفاعلي، والتعليم العلاجي، وبرامج المهارات الحياتية، بما يعزز صمود الأطفال ويعيد لهم الإحساس

[6] أكرم أبو جيّاب، جمعية قطوف الخير، مقابلة عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

بالروتين والاســتقرار. كما تعتمد المنظمات الأهلية في هذا التوجّه على الشــراكة مع المجتمعات المحلية، والمتطوعين، والمعلمين النازحين أنفسهم، بما يرسخ مفهوم التعليم المجتمعي ويعزز الاستدامة رغم الطابع المؤقت للتدخل[7].

1.2.2 توفير حقائب تعليمية فردية وجماعية للطلاب والمعلمين.

يمثّل توفير الحقائب التعليمية الفردية والجماعية أحد التوجّهات العملية والمحورية التي تعتمدها المنظمات الأهلية الفلسـطينية لضمان استمرارية العملية التعليمية في سياقات الطوارئ والنزوح، خاصة في ظل فقدان الطلبة والمعلمين لمستلزماتهم التعليمية الأســاســية نتيجة التهجير المتكرر وتدمير المنازل والمدارس. ينطلق هذا التوجّه من فهم عميق بأن غياب الأدوات التعليمية، مهما بدا تفصيلاً بسيطًا، يشكّل عائقًا حقيقيًا أمام التعلّم، ويؤدي إلى ضعف المشاركة الصفية، وتراجع التحصيل، وزيادة الشعور بالإقصاء لدى الأطفال.

تسـعى المنظمات الأهلية من خلال هذا التدخل إلى تزويد الطلبة بحقائب تعليمية فردية متكاملة تحتوي على القرطاسـية الأســاســية، والمواد التعليمية المناســبة للفئة العمرية، وأدوات التعلم التفاعلي، بما يضــمن تكافؤ الفرص بين الأطفال داخل المســاحات التعليمية المؤقتة أو البديلة. وفي الوقت ذاته، يتم توفير حقائب تعليمية جماعية تُســتخدم على مســتوى الصــف أو المجموعة التعليمية، وتشـمل وسـائل إيضـاح، وألعاب تعليمية، ومواد دعم للتعلم النشـط، بما يعزز التفاعل ويخفف الضـغط على الموارد المحدودة[8].

كما يولي هذا التوجّه اهتمامًا خاصًا بالمعلمين، من خلال تزويدهم بحقائب تعليمية مخصصة تتضمن أدوات التخطيط، ومواد تعليمية مسـاندة، وأدلة مبسـطة للتعليم في حالات الطوارئ، بما يمكّنهم من أداء دورهم بكفاءة رغم الظروف الصـعبة. وتحرص المنظمات الأهلية على مواءمة محتوى الحقائب مع المنهاج المعتمد، ومعايير التعليم في الطوارئ، مع مراعاة الجوانب النفســية والاجتماعية، والاختلافات الفردية، واحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.

1.2.3 تنفيذ أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي المرتبط بالتعليم.(PSS/SEL)

يُعدّ دمج أنشـطة الدعم النفسـي والاجتماعي المرتبط بالتعليم (Psychosocial Support / Social and Emotional Learning) من التوجّهات الجوهرية التي تعتمدها المنظمات الأهلية الفلســطينية في قطاع التعليم، اســتجابةً للآثار العميقة والمتراكمة للنزاعات المسـلحة، والنزوح، وفقدان الأمان على الصحة النفسـية للأطفال. ينطلق هذا التوجّه من قناعة راسـخة بأن التعليم لا يمكن أن يكون فعّالًا في بيئات يسـودها الخوف والصـدمة، وأن التعافي النفسـي والاجتماعي شـرط أســاسـي لتمكين الأطفال من التعلّم، والتركيز، وبناء علاقات إيجابية داخل البيئة التعليمية.

تركّز المنظمات الأهلية على تصـميم وتنفيذ تدخلات PSS/SEL متكاملة داخل الصـفوف، والمسـاحات التعليمية المؤقتة، والمراكز المجتمعية، بحيث لا تُقدَّم كأنشـطة منفصلة عن التعليم، بل كجزء عضوي من العملية التعليمية اليومية. وتشـمل هذه الأنشـطة جلسـات تفريغ نفسـي، وألعابًا تربوية، وأنشـطة فنية ورياضـية، وتمارين تعلّم اجتماعي-عاطفي، وخاصـة للفتيات تهدف إلى تعزيز مهارات التعبير عن المشاعر، وتنظيم الانفعالات، وبناء المرونة النفسية، والعمل الجماعي، وحل النزاعات بطرق سلمية[9].

كما تولي المنظمات الأهلية اهتمامًا خاصًا ببناء قدرات المعلمين والميسّرين التربويين على تطبيق مبادئ الدعم النفسي الأولي (PFA) والتعلم الاجتماعي-العاطفي داخل الصــف، بما يضــمن بيئة تعليمية داعمة وغير مُؤذية، وقادرة على رصــد مؤشــرات الضــيق

---

[7] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[8] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[9] يمكن بهذا الصدد الرجوع للتقرير التالي : حرب الإبادة الجماعية تهدد حق الفتيات الفلسطينيات في التعليم، وزارة شؤون المرأة، ص 16 وما بعدها.

النفسي والإحالة عند الحاجة. ويتم تنفيذ هذه الأنشطة وفق معايير الحماية ومراعاة الفروق الفردية، مع تركيز خاص على الأطفال الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال فاقدو الرعاية الوالدية، والمتأثرون بصدمات متعددة[10].

1.2.4 تعويض الفاقد التعليمي عبر أنشطة التعليم غير الرسمي قصيرة المدى.

يمثّل تعويض الفاقد التعليمي من خلال أنشطة التعليم غير الرسمي قصيرة المدى أحد التوجّهات الاستراتيجية التي تتبناها المنظمات الأهلية الفلسطينية لمعالجة الآثار المباشرة للانقطاعات المتكررة في العملية التعليمية الناتجة عن الأزمات، والنزوح، وتدمير المدارس، وتعليق التعليم النظامي لفترات طويلة. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن الانتظار إلى حين استعادة النظام التعليمي الرسمي كامل عافيته سيؤدي إلى فجوات تعليمية أعمق، ويهدد حق جيل كامل في التعلّم، ويزيد من مخاطر التسرب النهائي من التعليم.

تركّز المنظمات الأهلية في هذا الإطار على تصميم برامج تعليم غير رسمي مرنة، ومكثفة، ومحددة المدة، تستهدف المهارات الأساسية في القراءة، والكتابة، والحساب، والعلوم المبسطة، مع مواءمتها للفئات العمرية ومستويات الطلبة الفعلية وليس الصفوف الرسمية فقط. وتتميّز هذه البرامج بأساليب تعليم تفاعلية وتشاركية، تُنفَّذ في المساحات التعليمية المؤقتة، والمراكز المجتمعية، ومراكز الإيواء، وبجداول زمنية قصيرة تستجيب لواقع عدم الاستقرار[11].

كما تعتمد هذه التدخلات على أدوات تشخيص سريعة لتحديد حجم الفاقد التعليمي ومستويات الطلبة، بما يسمح بتقسيمهم إلى مجموعات تعلم متقاربة، وتقديم محتوى علاجي يستهدف الفجوات الأساسية بدل الالتزام الحرفي بالمنهاج. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة غالبًا من خلال معلمين مدرَّبين، أو خريجين تربويين، أو متطوعين مؤهلين، مع دمج عناصر الدعم النفسي والاجتماعي لتعزيز الدافعية والثقة بالنفس[12].

1.2.5 تعويض الفاقد التعليمي عبر أنشطة التعليم الرسمي قصيرة المدى.

يُعدّ تعويض الفاقد التعليمي من خلال أنشطة التعليم الرسمي قصيرة المدى أحد التوجّهات المتقدمة التي تسعى المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى تطويرها بالتكامل مع وزارة التربية والتعليم [13]، بهدف الحد من الآثار التراكمية لانقطاع التعليم النظامي نتيجة الأزمات المتكررة والنزوح وتدمير المدارس. وينطلق هذا التوجّه من قناعة بأن العودة الجزئية والمنظمة إلى التعليم الرسمي، حتى ضمن أطر زمنية قصيرة واستثنائية، تمثل مدخلًا أساسيًا للحفاظ على الارتباط بالمناهج الوطنية، وضمان الاعتراف بالتعلّم، وتقليل فجوات الانتقال بين الصفوف.

تركّز المنظمات الأهلية في هذا الإطار على تنفيذ برامج تعليم رسمي مكثفة ومحددة المدة، تعتمد المناهج المعتمدة رسميًا أو ما يعرف بالرزمة التعليمية، وتستهدف المواد الأساسية ذات الأولوية، مثل اللغة العربية، والإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، مع إعادة ترتيب المحتوى بما يتناسب مع الوقت المتاح ومستوى الطلبة الفعلي. وتُنفَّذ هذه الأنشطة غالبًا داخل المساحات التعليمية المؤقتة، أو المدارس الجزئية التشغيل، أو مرافق مجتمعية معتمده[14].

كما يعتمد هذا التوجّه على آليات تشخيص أكاديمي سريعة لتحديد حجم الفاقد التعليمي، وتصميم خطط علاجية قصيرة المدى تُركّز على المفاهيم الجوهرية بدل التغطية الشكلية للمحتوى. ويجري تنفيذ هذه البرامج من قبل معلمين نظاميين أو معلمين

---

[10] عليا مطر، أخصائية نفسية، مقابلة بتاريخ 25 ديسمبر 2025 –

[11] محمد حرز، المدير التنفيذي لجمعية أجيال للإبداع والتطوير، مقابلة بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[12] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[13] للاطلاع أكثر على أنشطة وزارة التربية والتعليم المتعلقة بقطاع غزة في ظل حالة الطوارئ يمكن مراجعة https://www.moe.edu.ps/gaza

[14] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

نازحين معتمدين، مع توفير أدوات تعليمية مساندة وتدريب مختصر على التعليم في حالات الطوارئ. ويُراعى في هذه الأنشطة دمج عناصر الدعم النفسي والاجتماعي لضمان جاهزية الطلبة للتعلّم وتحسين مستويات التركيز والدافعية[15].

1.2.6 تعزيز آليات الحماية داخل المساحات التعليمية المؤقتة.

يُعدّ تعزيز آليات الحماية داخل المساحات التعليمية المؤقتة (TLS) من التوجّهات الأساسية التي تعتمدها المنظمات الأهلية الفلسطينية لضمان توفير بيئة تعليمية آمنة تحمي الأطفال من مختلف أشكال المخاطر والانتهاكات في سياقات النزوح والطوارئ. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن الأطفال في المخيمات ومراكز الإيواء يواجهون تهديدات متعددة، تشمل العنف، والإهمال، والاستغلال، والتنمّر، إضافة إلى المخاطر النفسية المرتبطة بفقدان الأمان والاستقرار، ما يجعل المساحة التعليمية ليست فقط مكانًا للتعلّم، بل مساحة حماية بالدرجة الأولى[16].

تعمل المنظمات الأهلية على دمج مبادئ حماية الطفل بشكل منهجي في تدخلاتها، من خلال وضع مدونات سلوك واضحة للمعلمين والميسّرين، وتطبيق سياسات عدم الإيذاء، وآليات الإبلاغ الآمن عن أي انتهاكات أو مخاوف تتعلق بالحماية. كما يتم تنظيم المساحات بما يراعي الفصل الآمن بين الفئات العمرية، والخصوصية، وسهولة الإشراف، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير السلامة الجسدية، مثل مخارج الطوارئ، وتثبيت الخيام أو الغرف المؤقتة، والحد من الاكتظاظ[17].

ويشمل هذا التوجّه أيضًا بناء قدرات الكوادر التعليمية على مبادئ الحماية في حالات الطوارئ، والرصد المبكر لمؤشرات الخطر، والإحالة إلى خدمات متخصصة عند الحاجة، بالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة كالحماية والصحة النفسية. كما تولي المنظمات الأهلية اهتمامًا خاصًا بحماية الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الفتيات، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال غير المصحوبين بذويهم، من خلال إجراءات تيسيرية وأنشطة توعوية تشرك الأطفال أنفسهم في فهم حقوقهم وآليات حمايتهم.[18]

---

[15] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[16] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[17] مراجعة لسياسات الحماية المعتمدة من قبل المنظمات المنضوية تحت قطاع التعليم في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

[18] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

2. مرحلة الإنعاش المبكر

تمثّل مرحلة الإنعاش المبكر في قطاع التعليم حلقة وصل حاسمة بين الاستجابة الطارئة والعودة إلى التعليم النظامي المستقر، حيث تنتقل المنظمات الأهلية الفلسطينية من التدخلات الإسعافية التي تركز على الوصول والحماية، إلى تدخلات أكثر عمقًا تهدف إلى استعادة جودة التعليم، ومعالجة الفاقد التعليمي بشكل منهجي، وتعزيز جاهزية النظام التعليمي للتعافي. في هذه المرحلة، لا يُنظر إلى التعليم فقط كخدمة إنسانية، بل كمدخل أساسي لإعادة بناء رأس المال البشري، وتعزيز الصمود المجتمعي، ودعم الاستقرار الاجتماعي في سياق ما بعد الأزمة.

2.1 الأولويات في مرحلة الإنعاش المبكر:

تتحول أولوية المنظمات في هذه المرحلة من مجرد الوصول إلى استعادة جودة التعليم ومعالجة الفاقد التعليمي بشكل منهجي . وتتمثل الأولويات في توسيع وتأهيل المساحات التعليمية، وتنفيذ برامج تعويض فاقد تعليمي طويلة المدى مبنية على تشخيص دقيق، وبناء قدرات المعلمين في التعليم العلاجي والتعليم المتمايز. كما تعطي المؤسسات أولوية خاصة لإعادة دمج الأطفال في التعليم النظامي تدريجياً، وضمان الاعتراف بالتعلم شبه النظامي ضمن الأطر الوطنية.

2.2 توجهات المنظمات الأهلية في مرحلة الإنعاش المبكر:

2.2.1 تأهيل وتوسيع المساحات التعليمية لاستيعاب أعداد أكبر.

يُعدّ تأهيل وتوسيع المساحات التعليمية القائمة أحد التوجّهات المركزية التي تعتمدها المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال مرحلة الإنعاش المبكر، استجابةً للاكتظاظ الشديد الناتج عن تدمير المدارس، وتزايد أعداد الطلبة العائدين تدريجيًا إلى التعليم بعد فترات انقطاع طويلة. وينطلق هذا التوجّه من الحاجة إلى الانتقال من حلول الاستيعاب المؤقتة ذات الطاقة المحدودة إلى مساحات تعليمية أكثر قدرة على الاستمرار، مع الحفاظ على معايير الجودة والسلامة، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى استعادة الوظيفة التعليمية للنظام التعليمي بشكل تدريجي[19].

تركّز تدخلات المنظمات الأهلية في هذا الإطار على إعادة تأهيل الغرف الصفية الصغيرة، وتوسيع المساحات التعليمية المؤقتة أو شبه الدائمة عبر إضافة غرف صفية، أو تحسين البنية التحتية الأساسية مثل الأرضيات، والتهوية، والإضاءة، ودورات المياه، ومرافق المياه والصرف الصحي. كما تشمل هذه التدخلات إعادة تنظيم المساحات بما يسمح بتطبيق أنظمة الدوام المرن أو الفترات المتعاقبة، بما يخفف من حدة الاكتظاظ ويضمن بيئة تعليمية أكثر أمانًا وملاءمة للأطفال والمعلمين.

ويُنفَّذ هذا التوجّه بالتكامل مع المجتمعات المحلية والسلطات التعليمية، من خلال إشراك أولياء الأمور، واللجان المجتمعية، والكوادر التعليمية في تحديد الأولويات، وضمان الاستخدام الأمثل للمساحات المتاحة. كما تُراعى في عمليات التأهيل معايير الشمول وإمكانية الوصول، خاصة للأطفال ذوي الإعاقة، إلى جانب دمج اعتبارات الحماية والسلامة من المخاطر[20].

2.2.2 إعادة تأهيل المدارس كلما كان ذلك ممكنا.

تُعدّ إعادة تأهيل المدارس المتضررة جزئيًا من أبرز التوجّهات الاستراتيجية التي تعتمدها المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال مرحلة الإنعاش المبكر، بوصفها مدخلًا أساسيًا لاستعادة التعليم النظامي وتقليص الاعتماد على الحلول المؤقتة. وينطلق هذا التوجّه من تقييم واقعي لحجم الدمار الذي طال البنية التحتية التعليمية، مع التركيز على المدارس القابلة للتأهيل السريع

---

[19] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[20] جهاد عزام، جمعية جباليا للتأهيل، مقابلة عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

والآمن، بما يتيح إعادة فتحها أمام الطلبة في أقصر وقت ممكن، ويعزز استقرار العملية التعليمية داخل بيئة مدرسية معروفة ومألوفة[21].

تركّز تدخلات المنظمات الأهلية في هذا السياق على أعمال التأهيل الخفيفة والمتوسطة، مثل إصلاح الصفوف المتضررة، وصيانة الأسقف والنوافذ والأبواب، واستعادة شبكات المياه والصرف الصحي، والكهرباء، ومرافق النظافة، إضافة إلى توفير الأثاث المدرسي الأساسي والمعدات التعليمية. وتُنفَّذ هذه الأعمال وفق معايير السلامة الإنشائية وحماية الطفل، وبالتنسيق مع الجهات الرسمية المختصة لضمان صلاحية المباني للاستخدام التعليمي وعدم تعريض الطلبة والمعلمين لأي مخاطر.

ويتميّز هذا التوجّه بتركيزه على الجدوى والسرعة، حيث تُعطى الأولوية للمدارس الواقعة في مناطق عودة نسبية للسكان، أو تلك التي تخدم أعدادًا كبيرة من الطلبة، بما يحقق أثرًا تعليميًا واسع النطاق باستخدام موارد محدودة نسبيًا. كما تحرص المنظمات الأهلية على إشراك المجتمعات المحلية في عمليات المتابعة والحماية، وتعزيز الإحساس بالملكية المجتمعية للمدرسة كمرفق عام حيوي[22].

2.2.3 استيعاب الأطفال في سن الطفولة المبكرة ضمن أنشطة التعليم

يُعدّ استيعاب الأطفال في سن الطفولة المبكرة (Early Childhood Education) ضمن التدخلات التعليمية أحد التوجّهات الجوهرية التي تولها المنظمات الأهلية الفلسطينية أولوية خاصة خلال مرحلة الإنعاش المبكر، نظرًا للتأثير العميق للأزمات والنزوح على النمو المعرفي والنفسي والاجتماعي للأطفال في هذه المرحلة الحسّاسة من العمر. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن الحرمان المبكر من فرص التعلّم الآمن والمنظّم قد يخلّف آثارًا طويلة الأمد يصعب تداركها لاحقًا، ما يجعل الاستثمار في الطفولة المبكرة مدخلًا وقائيًا واستراتيجيًا في آن واحد[23].

تركّز المنظمات الأهلية في هذا الإطار على دمج أنشطة تعليمية وتربوية مناسبة للفئة العمرية (3–5 سنوات) ضمن المساحات التعليمية المؤقتة، والمدارس المُعاد تأهيلها، والمراكز المجتمعية، من خلال برامج قائمة على اللعب، والتعلّم التفاعلي، وتنمية المهارات الأساسية مثل اللغة، والتواصل، والمهارات الحركية، والتنظيم العاطفي. وتُصمَّم هذه الأنشطة بطريقة مرنة تراعي السياق الطارئ، وتوفّر بيئات آمنة ومحفّزة، مع الالتزام بمعايير الحماية واحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة[24].

كما يشمل هذا التوجّه بناء قدرات المربيات والميسّرين على مبادئ التعليم في الطفولة المبكرة في حالات الطوارئ، وتزويدهم بالأدوات والمواد التعليمية المناسبة، إلى جانب إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية عبر جلسات توعوية وإرشادية تعزز دور الأسرة في دعم نمو الطفل. وتحرص المنظمات الأهلية على مواءمة هذه التدخلات مع السياسات الوطنية قدر الإمكان، بما يسهّل دمج الأطفال لاحقًا في التعليم النظامي عند استقرار الأوضاع[25].

2.2.4 تطوير قدرات المعلمين والمتطوعين في أساليب التعليم في الأزمات.

يُعدّ تطوير قدرات المعلمين والمتطوعين في أساليب التعليم في الأزمات أحد التوجّهات المحورية التي تعتمدها المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال مرحلة الإنعاش المبكر، إدراكًا منها أن جودة أي تدخل تعليمي لا تنفصل عن كفاءة الكادر البشري القائم عليه. ففي سياقات ما بعد الطوارئ، يواجه المعلمون والمتطوعون تحديات مركّبة تشمل العمل مع طلبة يعانون من صدمات نفسية، وفجوات تعليمية واسعة، وبيئات تعليمية غير مستقرة، ما يتطلب مهارات تربوية متخصصة تتجاوز الأساليب التقليدية للتعليم.

---

[21] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[22] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[23] عليا مطر، أخصائية نفسية، مقابلة بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[24] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[25] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

تركّز تدخلات المنظمات الأهلية في هذا الإطار على بناء قدرات المعلمين والمتطوعين عبر برامج تدريبية عملية ومركّزة، تتناول مبادئ التعليم في حالات الطوارئ، واستراتيجيات التعليم المرن، والتعلّم العلاجي، وإدارة الصفوف متعددة المستويات، إلى جانب دمج مفاهيم الدعم النفسي والاجتماعي وحماية الطفل داخل الممارسات الصفية اليومية. وتُصمَّم هذه البرامج بأساليب تطبيقية تراعي ضيق الوقت وضغط السياق، وتعتمد على التعلم بالممارسة، والتوجيه المستمر، والدعم الفني الميداني[26].

2.2.5 برامج تعويض الفاقد التعليمي طويلة المدى.

تُعدّ برامج تعويض الفاقد التعليمي طويلة المدى من التوجّهات الاستراتيجية المتقدمة التي تتبناها المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال مرحلة الإنعاش المبكر، استجابةً للفجوات التعليمية العميقة والمتراكمة التي خلّفتها فترات الانقطاع الطويل عن التعليم النظامي. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن التدخلات القصيرة أو المكثفة وحدها غير كافية لمعالجة آثار التعطّل الممتد، وأن هناك حاجة إلى مسارات علاجية تعليمية مستدامة تُنفَّذ على مدى زمني أطول، وتستهدف بناء الأساس المعرفي والمهاري للطلبة بشكل تدريجي ومنهجي[27].

تركّز هذه البرامج على تطوير خطط تعويض تعليمية متعددة المستويات، تبدأ بتشخيص دقيق لمستويات الطلبة، ثم تصميم مسارات تعلم علاجية تمتد لعدة أشهر أو فصول دراسية، وتُدمج فيها المواد الأساسية ذات الأولوية مثل القراءة، والكتابة، والرياضيات، والعلوم، وفق تسلسل تربوي مرن يراعي الفروق الفردية. وتُنفَّذ هذه البرامج داخل المدارس المُعاد تأهيلها، أو المساحات التعليمية الموسّعة، وبإشراف تربوي مستمر يضمن جودة المحتوى وتقدم الطلبة.

كما تحرص المنظمات الأهلية على ربط برامج التعويض طويلة المدى بالمنظومة التعليمية الرسمية، سواء من خلال اعتماد المناهج الوطنية، أو التنسيق في آليات التقييم والانتقال بين الصفوف، بما يعزز فرص الاعتراف بالتعلّم وإعادة الدمج الكامل للطلبة في التعليم النظامي. ويُدمج في هذه البرامج عنصر الدعم النفسي والاجتماعي بشكل مستدام، إلى جانب تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم العلاجي والمتمايز[28].

2.2.6 تعزيز الابتكار في التعليم (تعلم رقمي، مختبرات متنقلة).

يمثّل تعزيز الابتكار في التعليم أحد التوجّهات الاستراتيجية التي تتبناها المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال مرحلة الإنعاش المبكر، كاستجابة عملية للتحديات التي فرضها تضرر البنية التحتية التعليمية، وصعوبة الوصول المنتظم إلى المدارس، والتفاوت الكبير في فرص التعلّم بين المناطق. وينطلق هذا التوجّه من قناعة بأن الابتكار لم يعد خيارًا تكميليًا، بل ضرورة لضمان استمرارية التعليم، وتجاوز القيود المكانية والزمنية، وبناء نماذج تعليمية أكثر مرونة وقدرة على الصمود في سياقات الأزمات.

تركّز المنظمات الأهلية في هذا الإطار على تطوير حلول تعليم رقمي منخفضة التكلفة وسهلة الاستخدام، تشمل منصات تعليمية مبسطة، ومحتوى رقمي متوافق مع المنهاج الوطني، واستخدام الأجهزة اللوحية، والمواد التعليمية المحمّلة مسبقًا، بما يراعي محدودية الكهرباء والإنترنت. كما يُوظَّف التعلّم الرقمي كأداة داعمة للتعليم الحضوري، وليس بديلًا كاملًا عنه، بهدف تعزيز التعلم الذاتي، ومراجعة الدروس، وتعويض الانقطاعات المتكررة[29].

وبالتوازي، تعمل المنظمات الأهلية على إدخال نماذج المختبرات التعليمية المتنقلة، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات(STEM) ، من خلال تجهيز وحدات متنقلة أو حقائب مختبرية تُنقل بين المدارس والمساحات التعليمية، وتتيح للطلبة

---

[26] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[27] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[28] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[29] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

التعلّم التجريبي والتطبيقي رغم غياب المختبرات الثابتة. وتسهم هذه النماذج في تنشيط العملية التعليمية، وتعزيز التفكير النقدي وحل المشكلات، وربط التعلم بالواقع.

3. مرحلة إعادة الإعمار

تمثّل مرحلة إعادة الإعمار في قطاع التعليم المرحلة الأكثر عمقًا واستراتيجية في مسار الاستجابة التعليمية الفلسطينية، حيث تنتقل الجهود من معالجة آثار الدمار والانقطاع إلى إعادة بناء منظومة تعليمية قادرة على الصمود، ومواكبة الاحتياجات التنموية، والاستجابة للأزمات المستقبلية. وفي هذه المرحلة، لا يقتصر الدور على إعادة ما كان قائمًا قبل الأزمة، بل يتجاوز ذلك نحو إعادة التفكير في بنية النظام التعليمي، وجودته، وعدالته، وملاءمته للسياق الفلسطيني المتغيّر.

3.1 الأولويات في مرحلة الإنعاش المبكر:

تركّز المنظمات الأهلية في هذه المرحلة على أولوية إعادة بناء نظام تعليمي أكثر عدالة وجودة وقدرة على الصمود، وليس فقط إعادة ما كان قائمًا قبل الحرب. وتشمل أولوياتها إعادة بناء المدارس وفق معايير حديثة وصديقة للطفل، ودمج التكنولوجيا التعليمية بشكل منهجي، وتطوير المناهج وأساليب التقييم، وتعزيز التعليم المهني والتقني كمدخل للتعافي الاقتصادي. كما تعطي المؤسسات أولوية لترسيخ نموذج تشاركي طويل الأمد مع الحكومة يضمن دورًا مؤسسياً فاعلاً للمنظمات الأهلية في التخطيط والسياسات.

3.2 توجهات المنظمات الأهلية في مرحلة الإنعاش المبكر:

3.2.1 إعادة بناء المدارس المدمرة وفق معايير حديثة وصديقة للطفل.

تُعدّ إعادة بناء المدارس المدمّرة وفق معايير حديثة وصديقة للطفل أحد الركائز الأساسية في مرحلة إعادة الإعمار، وتمثّل انتقالًا جوهريًا من منطق التعافي إلى منطق إعادة التأسيس طويل الأمد للنظام التعليمي الفلسطيني. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن الدمار الذي طال المدارس لم يكن مجرد خسارة مبانٍ، بل مساسًا مباشرًا بحق الأطفال في التعليم الآمن والجيد، ما يستدعي إعادة بناء المدارس ليس فقط لتعويض ما فُقد، بل لتجاوز أوجه القصور السابقة وبناء بيئات تعليمية أكثر جودة وعدالة واستدامة.[30]

تركّز المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالتكامل مع وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية، على اعتماد معايير تصميم حديثة تضمن سلامة المباني، ومراعاة احتياجات الأطفال النفسية والجسدية، وتوفير مساحات تعليمية محفّزة على التعلّم. وتشمل هذه المعايير الصفوف الواسعة والمضاءة جيدًا، والملاعب والمساحات المفتوحة، والمرافق الصحية الملائمة، ومراعاة إمكانية الوصول للأطفال ذوي الإعاقة، إضافة إلى تطبيق مبادئ حماية الطفل داخل التصميم المدرسي ذاته[31].

كما يُدمج في هذا التوجّه مفهوم "المدرسة الصديقة للطفل" بوصفه إطارًا تربويًا شاملًا، يربط بين البنية التحتية والممارسات التعليمية، ويعزّز مشاركة الطلبة، ويخلق بيئة داعمة للتعلّم، وخالية من العنف، ومحفّزة على الإبداع. وتحرص المنظمات الأهلية على إدماج اعتبارات الاستدامة والجاهزية للطوارئ، مثل استخدام حلول طاقة بديلة، وتصاميم مرنة قابلة للتوسّع، وخطط إخلاء آمنة[32].

---

[30] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[31] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[32] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

3.2.2 دمج تكنولوجيا التعليم في النظام التعليمي ما بعد الحرب.

يمثّل دمج تكنولوجيا التعليم في النظام التعليمي الفلسطيني ما بعد الحرب أحد التوجّهات الاستراتيجية المحورية في مرحلة إعادة الإعمار، بوصفه رافعة أساسية لتحسين جودة التعليم وتعزيز مرونته وقدرته على الصمود أمام الأزمات المستقبلية. وينطلق هذا التوجّه من الدروس المستفادة خلال فترات الطوارئ، التي أظهرت هشاشة الاعتماد الحصري على التعليم الحضوري، وأبرزت في المقابل إمكانات التكنولوجيا كأداة داعمة لاستمرارية التعلّم وتوسيع فرص الوصول، إذا ما تم توظيفها ضمن رؤية منهجية وشاملة[33].

تركّز المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، على دعم إدماج تكنولوجيا التعليم بشكل تدريجي ومتكامل، يشمل تطوير البنية التحتية الرقمية في المدارس، وتوفير الأجهزة التعليمية المناسبة، وبناء منصات تعليمية وطنية أو محلية متوافقة مع المناهج المعتمدة. كما يُنظر إلى التكنولوجيا بوصفها أداة لتعزيز التعلم التفاعلي، وتطوير مهارات التفكير النقدي، والبحث، والتعلّم الذاتي، وليس مجرد وسيلة لنقل المحتوى التقليدي بصيغة رقمية.

ويولي هذا التوجّه اهتمامًا خاصًا ببناء قدرات المعلمين على توظيف التكنولوجيا بفعالية داخل الصف، من خلال التدريب على التصميم التعليمي الرقمي، والتقييم الإلكتروني، وإدارة الصفوف المدمجة، بما يضمن الاستخدام التربوي السليم للتكنولوجيا. كما تُراعى الاعتبارات المتعلقة بالفجوة الرقمية، عبر تبني حلول مرنة ومنخفضة التكلفة، وتأمين بدائل تعليمية غير متصلة بالإنترنت في المناطق الأكثر هشاشة[34].

3.2.3 الارتقاء بجودة التعليم عبر تطوير المناهج وأساليب التقييم.

يُعدّ الارتقاء بجودة التعليم من خلال تطوير المناهج وأساليب التقييم أحد التوجّهات الاستراتيجية الجوهرية في مرحلة إعادة الإعمار، حيث تنتقل الجهود من استعادة الوصول إلى التعليم إلى تحسين مخرجاته وملاءمته لاحتياجات الطلبة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحرب. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن الأزمات كشفت محدودية المناهج التقليدية وأساليب التقييم القائمة على الحفظ والاستظهار، وعدم قدرتها على الاستجابة للفجوات التعليمية، والتحديات النفسية، ومتطلبات بناء جيل قادر على التكيّف والابتكار.

تركّز المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والمنظمات الأكاديمية، على دعم مراجعة وتطوير المناهج بما يجعلها أكثر مرونة وارتباطًا بالواقع، وتراعي السياق الفلسطيني وتجارب الطلبة خلال الأزمات، مع تعزيز المهارات الأساسية والعابرة للمناهج مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والمواطنة، والمرونة النفسية. كما يجري إدماج مفاهيم التعليم القائم على الكفايات، والتعلّم النشط، وربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي. [35]

وفيما يتعلق بأساليب التقييم، يدعو هذا التوجّه إلى الانتقال من التقييم التقليدي القائم على الامتحانات الموحدة فقط، إلى أنظمة تقييم متنوعة وتكوينية تقيس تقدّم الطلبة بشكل شامل ومستمر. وتشمل هذه الأساليب التقييم القائم على الأداء، والمشاريع، والمحافظ التعليمية، بما يتيح فهمًا أدق لمستوى التعلم الفعلي، ويأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية والظروف الاستثنائية التي مرّ بها الطلبة. [36]

---

[33] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[34] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[35] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[36] يمكن بهذا الصدد، الرجوع لدراسة أعدتها تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية السياق، المشاكل، التحديات والتوصيات الخاصة بسياسة التعليم، إيلانه رمحي، مركز إبداع المعلم، 2010، حيث أن الدراسة أوصت بإعداد نظام اعتماد فعال يستطيع مراقبة وتقييم الأنظمة في المدارس ويتحكم بالمعايير وينظمها. يهدف بشكل أساسي إلى الكشف المبكر عن المشاكل التي تظهر على مستوى الميدان، ويضمن وجود نظام من المتابعة خلال هذه العملية، ويعمل كأساس لمساندة للمعلمين والمدرسة على حد سواء. ويجب عليه أيضا العمل على مأسسة قانون لتوفير أنواع عديدة من التدخل والدعم للمدارس كالمساعدات التقنية مثلا. ومرة أخرى من الممكن تطبيق هذا النظام بمساعدة المنظمات غير الحكومية.

3.2.5 تعزيز التعليم المهني والتقني كمسار داعم لاقتصاد ما بعد الحرب.

يُعدّ تعزيز التعليم المهني والتقني أحد التوجّهات الاستراتيجية المحورية في مرحلة إعادة الإعمار، لما يمثّله من رافعة أساسية لربط التعليم باحتياجات سوق العمل، ودعم التعافي الاقتصادي، وتمكين الشباب من المساهمة الفاعلة في إعادة بناء المجتمع بعد الحرب. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن الاقتصادات الخارجة من النزاعات تحتاج إلى قوى عاملة ماهرة ومرنة، قادرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات إعادة الإعمار، والبنية التحتية، والخدمات، والإنتاج المحلي[37].

تركّز المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالتكامل مع الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص، على تطوير مسارات تعليم مهني وتقني مرنة وعالية الجودة، تستجيب للاحتياجات الفعلية للاقتصاد المحلي، مثل البناء، والطاقة المتجددة، والصيانة، وتكنولوجيا المعلومات، والحرف الإنتاجية، والخدمات الصحية والمجتمعية. كما تعمل على تحديث مناهج التعليم المهني لتكون قائمة على الكفايات، والتدريب العملي، والتعلّم القائم على العمل، بما يعزز جاهزية الخريجين للاندماج السريع في سوق العمل أو العمل الحر.

ويولي هذا التوجّه اهتمامًا خاصًا بإزالة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتعليم المهني، من خلال حملات توعوية، ونماذج ناجحة، وربط التعليم المهني بفرص تشغيل حقيقية، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة. كما تسهم المنظمات الأهلية في توفير تجهيزات تدريبية حديثة، ومختبرات تقنية، وبرامج تدريب قصيرة ومتوسطة المدى تستهدف الشباب المتأثرين بالحرب، والطلبة المتسربين من التعليم الأكاديمي[38].

3.2.6 إرساء نموذج تشاركي بين الحكومة والمنظمات الأهلية في إدارة التعليم.

يُعدّ إرساء نموذج تشاركي فاعل بين الحكومة والمنظمات الأهلية في إدارة التعليم أحد التوجّهات الاستراتيجية الحاسمة في مرحلة إعادة الإعمار، لما له من دور جوهري في ضمان استدامة الإصلاحات التعليمية وتعزيز الحوكمة الرشيدة في قطاع التعليم. وينطلق هذا التوجّه من إدراك أن حجم التحديات التي يواجهها النظام التعليمي الفلسطيني بعد الحرب يتجاوز قدرة أي طرف منفرد على معالجتها، ما يستدعي بناء شراكات مؤسسية قائمة على التكامل، وتبادل الأدوار، وتقاسم المسؤوليات[39].

تركّز هذه المقاربة على الانتقال من التنسيق الظرفي أو التنفيذي المحدود إلى شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تشارك فيها المنظمات الأهلية بفعالية في التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم، إلى جانب وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية. وتستند هذه الشراكة إلى أطر واضحة تحكم الأدوار والمسؤوليات، وتضمن مواءمة التدخلات الأهلية مع السياسات التعليمية الوطنية، والاستفادة من خبرات المجتمع المدني في الابتكار، والوصول إلى الفئات المهمّشة، والاستجابة المرنة للاحتياجات الميدانية[40].

كما يسهم هذا التوجّه في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إشراك المجتمع المحلي، وأولياء الأمور، والهيئات المجتمعية في إدارة ومتابعة العملية التعليمية، بما يعزز الثقة بالنظام التعليمي ويكرّس التعليم كقضية مجتمعية جامعة. وتلعب المنظمات الأهلية دورًا داعمًا في بناء القدرات المؤسسية، وتطوير النماذج التجريبية، وتعبئة الموارد، بما يخفف الضغط عن المنظمات الحكومية ويعزز كفاءة الإنفاق العام.

---

[37] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[38] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[39] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

[40] المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025

خامسا: التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية

تعتبر التحديات محورا مهما لمعرفة السياق المركب الذي تعمل خلاله المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث تصطدم المنظمات الأهلية بمجموعة من العقبات الميدانية والبنيوية التي تؤثر على كفاءتها وقدرتها على العمل، ويمكن استعراض التدخلات كالتالي:

مرحلة الاستجابة الطارئة

1. تواجه المنظمات الأهلية صعوبة كبيرة في التخطيط والتنفيذ نتيجة النزوح المتكرر، وعدم ثبات أماكن التجمعات السكانية، ما يحدّ من استمرارية الأنشطة التعليمية ويؤدي إلى فقدان المتابعة المنتظمة للأطفال.
2. غالبًا ما يكون التمويل في هذه المرحلة محدودًا، طارئًا، ومشروطًا بزمن قصير، ما يقيّد قدرة المنظمات على التوسع أو تحسين جودة التدخلات التعليمية.
3. العمل في مخيمات ومراكز إيواء غير مهيأة يشكّل تحديًا كبيرًا من حيث السلامة، والاكتظاظ، وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصديقة للطفل.
4. تؤثر الصدمات النفسية المتراكمة على جاهزية الأطفال للتعلّم، كما يواجه المعلمون والمتطوعون ضغوطًا نفسية حادة تحدّ من قدرتهم على الأداء الفعّال.
5. في ظل تعدد الفاعلين، قد تعاني المنظمات من ضعف التنسيق، وتكرار التدخلات، أو فجوات جغرافية وقطاعية في الاستجابة التعليمية.

مرحلة الإنعاش المبكر

1. تواجه المنظمات تحديًا في تحويل التدخلات من تغطية عددية واسعة إلى برامج أكثر جودة وعمقًا، في ظل استمرار الضغط على الموارد.
2. تباين مستويات الطلبة بشكل كبير يصعّب تصميم برامج تعليمية موحّدة، ويتطلب حلولًا تعليمية متمايزة ومعقدة.
3. المدارس والمساحات التعليمية قد تكون صالحة جزئيًا فقط، ما يحدّ من قدرتها على استيعاب برامج أطول وأكثر انتظامًا.
4. تعاني المنظمات من محدودية المعلمين المدرَّبين على التعليم العلاجي، والتعليم في الأزمات، خاصة مع استنزاف الكوادر خلال الطوارئ.
5. قد تواجه المنظمات تحديات في مواءمة تدخلاتها مع الخطط الوطنية، أو الحصول على أطر اعتراف واضحة بالأنشطة التعليمية شبه النظامية.

إعادة الإعمار

1. إعادة الإعمار تتطلب استثمارات كبيرة ومستقرة، بينما تواجه المنظمات الأهلية تحديات في الوصول إلى تمويل طويل الأمد.
2. توسّع دور الفاعلين يزيد من تعقيد التنسيق، وقد يؤدي إلى تضارب أدوار أو بطء في اتخاذ القرار إذا غابت الأطر التشاركية الواضحة.
3. بعد سنوات من الانقطاع والدمار، قد تواجه المنظمات تحديًا في استعادة ثقة الأسر والطلبة بجدوى التعليم النظامي.
4. دمج التكنولوجيا، وتطوير المناهج، والتعليم المهني يتطلب قدرات فنية ومؤسسية قد لا تتوفر بسهولة لدى جميع المنظمات الأهلية.
5. يتطلب النموذج التشاركي مع الحكومة تحوّلًا في دور المنظمات الأهلية من منفذ مشاريع إلى شريك في السياسات والتخطيط، وهو تحدٍ مؤسسي وثقافي بحد ذاته.

سادسا: التوصيات

على مستوى السياسات والمناصرة

مرحلة الاستجابة الطارئة

1. توحيد الخطاب للمنظمات الأهلية للمطالبة باعتبار التعليم خدمة منقذة للحياة (Life-Saving)، ودمجه إلزاميًا في الاستجابات الإنسانية.
2. الضغط على الجهات المانحة لاعتماد تمويل مرن وسريع للتعليم في الطوارئ دون شروط بيروقراطية معيقة.
3. المناصرة لحماية المساحات التعليمية المؤقتة ومنع استهدافها أو استخدامها لأغراض غير تعليمية.

مرحلة الإنعاش المبكر

1. الدفع نحو الاعتراف الرسمي بأنشطة التعليم غير الرسمي والتعليم العلاجي كجزء مكمل للنظام التعليمي.
2. المناصرة لتضمين التعليم ضمن خطط التعافي الوطنية متعددة القطاعات.
3. التأثير على سياسات المانحين للتحول من التمويل قصير الأجل إلى برامج متوسطة المدى.

مرحلة إعادة الإعمار

1. المناصرة لاعتماد رؤية وطنية لإعادة بناء التعليم تقوم على الجودة والعدالة وليس فقط إعادة ما كان قائمًا.
2. تعزيز دور المنظمات الأهلية كشريك في رسم السياسات التعليمية وليس منفذًا فقط.
3. الدفع نحو حماية التعليم من التسييس أو التسيير الأمني في مرحلة ما بعد الحرب.

على مستوى التخطيط الاستراتيجي والحوكمة المؤسسية

مرحلة الاستجابة الطارئة

1. تطوير خطط استجابة تعليمية مرنة وقابلة للتعديل وفق حركة النزوح.
2. اعتماد نماذج تدخل معيارية (Standard Packages) للتعليم في الطوارئ لتقليل العشوائية.
3. تعزيز التنسيق الأفقي بين المنظمات لتجنب الازدواجية والفجوات.

مرحلة الإنعاش المبكر

1. إعداد استراتيجيات تعليمية مرحلية (2–3 سنوات) تربط الطوارئ بالتعافي.
2. الانتقال من التخطيط القائم على النشاط إلى التخطيط القائم على النتائج التعليمية.
3. توحيد معايير اختيار المواقع والفئات المستهدفة.

مرحلة إعادة الإعمار

1. بناء تحالفات قطاعية طويلة الأمد بين المنظمات الأهلية.
2. إدماج التخطيط التعليمي ضمن خطط التنمية المحلية.
3. تطوير أطر حوكمة تشاركية مع الجهات الحكومية

على مستوى البرامج والتدخلات التعليمية

مرحلة الاستجابة الطارئة

1. التركيز على المساحات التعليمية المؤقتة كمساحات حماية وتعليم معًا.
2. إعطاء الأولوية للمهارات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب).
3. دمج الدعم النفسي والاجتماعي داخل الأنشطة التعليمية بشكل إلزامي.

مرحلة الإنعاش المبكر

1. تنفيذ برامج تعويض فاقد تعليمي متدرجة ومبنية على تشخيص حقيقي.
2. التوسع في برامج الطفولة المبكرة والتعليم الشامل.
3. تطوير برامج تعليم مرنة متعددة المستويات داخل الصف الواحد.

مرحلة إعادة الإعمار

1. دعم التحول نحو التعليم المهني والتقني المرتبط بسوق العمل.
2. إدماج التكنولوجيا التعليمية كنظام داعم لا بديل.
3. دعم تطوير المناهج وأساليب التقييم الحديثة.

على مستوى بناء القدرات والموارد البشرية

مرحلة الاستجابة الطارئة

1. تدريب عاجل للمعلمين والمتطوعين على التعليم في الطوارئ والدعم النفسي الأولي.
2. توفير دعم نفسي للكوادر التعليمية أنفسهم.
3. تبسيط أدوات التدريب بما يناسب السياق الطارئ.

مرحلة الإنعاش المبكر

1. بناء قدرات المعلمين في التعليم العلاجي والتعليم المتمايز.
2. إعداد كوادر تربوية قادرة على العمل في بيئات غير مستقرة.
3. تطوير أنظمة إشراف تربوي ميداني.

مرحلة إعادة الإعمار

1. الاستثمار في بناء قيادات تربوية محلية.
2. تطوير مسارات مهنية مستدامة للمعلمين.
3. إدماج التعليم الرقمي والتربوي المتقدم في برامج التدريب.

على مستوى المجتمع والمساءلة المجتمعية

مرحلة الاستجابة الطارئة

1. إشراك المجتمع المحلي في إدارة المساحات التعليمية المؤقتة.
2. تعزيز قنوات الشكاوى والمساءلة.
3. بناء الثقة بالتعليم كمساحة أمان.

مرحلة الإنعاش المبكر

1. تعزيز دور أولياء الأمور في دعم التعلم.
2. تشكيل لجان مجتمعية تعليمية داعمة.
3. رفع الوعي بأهمية استمرار التعليم رغم الأزمات.

مرحلة إعادة الإعمار

1. ترسيخ التعليم كقضية مجتمعية جامعة.
2. دعم المبادرات التعليمية المحلية المستدامة.
3. تعزيز الملكية المجتمعية للمدارس والنظام التعليمي.

سابعا: المراجع

1. الكتب والدراسات والتقارير

- EDUCATION Cluster, DUCATION SNAPSHOT The academic year 2025-2026, 8 September 2025
- حرب الإبادة الجماعية تهدد حق الفتيات الفلسطينيات في التعليم، وزارة شؤون المرأة،
- تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية السياق، المشاكل، التحديات والتوصيات الخاصة بسياسة التعليم، إيلانه رمحي، مركز إبداع المعلم، 2010،

2. المقابلات

- محمد حرز، المدير التنفيذي لجمعية أجيال للإبداع والتطوير، مقابلة بتاريخ 24 ديسمبر 2025
- أكرم أبو جيّاب، عضو مجلس إدارة جمعية قطوف الخير، مقابلة عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025
- عليا مطر، أخصائية نفسية، مقابلة بتاريخ 25 ديسمبر 2025
- جهاد عزام، موظف في جمعية جباليا للتأهيل، مقابلة عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 202

3. المجموعات المركزة

- المجموعة المركزة، عقدت عبر تطبيق Teams بتاريخ 24 ديسمبر 2025 حضرتها 16 مؤسسة من مؤسسات قطاع التعليم.